بعيدة عن وجه المخالفة ورسم المعصية **فصل** وقد
اختلف في عصمتهم من المعاصي قبل النبوة فمنعها قوم
وجوزها آخرون والصحيح إن شاء الله تعالى تنزيههم من
من كل عيب وعصمتهم من كل ما يوجب الريب فكيف والمسألة
تصورها كالممتنع فإن المعاصي والنواهي إنما تكون بعد تقرر
الشرع وقد اختلف الناس في حال نبينا صلى الله عليه وسلم
قبل أن يوحى إليه هل كان متبعا لشرع قبله أم لا فقال
جماعة لم يكن متبعا لشرع وبهذا الشيء وهو قول الجمهور فالمعاصي
على هذا القول غير موجودة ولا معتبرة في حقه حينئذ إذ الأحكام
الشرعية إنما تتعلق بالأوامر والنواهي وتقرر الشريعة
ثم اختلفت حجج القائلين بهذه المقالة عليها فذهب
سيف السنة ومقتدي فرق الأمة القاضي أبو بكر
إلى طريق العلم بذلك النقل وموارد الخبر من طريق
السمع وحجته أنه لو كان ذلك لنقل ولما أمكن كتمه وستره
في العادة إذ كان من مهم أمره وأولى ما اهتبل به من
سيرته ولفخر به أهل تلك الشريعة ولاحتجوا به عليه ولم
يؤثر شيء من ذلك جملة وذهبت طائفة إلى امتناع
ذلك عقلا قالوا لأنه يبعد أن يكون متبوعا من كان
عرف تابعا وبنوا هذا على التحسين والتقبيح وهي طريقة
غير سديدة واستناد ذلك إلى النقل كما تقدم للقاضي
أبي بكر أولى وأظهر وقالت فرقة أخرى بالوقف

للشرع
لشيء
بهذا الوجه
من عُرف

في امره

في أمره صلى الله عليه وسلم وترك قطع الحكم عليه بشيء في ذلك
إذ لم يحل الوجهين منهما العقل ولا استبان عندها في أحدهما
طريق النقل وهو مذهب أبي المعالي وقالت فرقة ثالثة إنه كان
عاملا بشرع من قبله ثم اختلفوا هل يتعين ذلك الشرع أم لا فوقف
بعضهم عن تعيينه وأحجم وجسر بعضهم على التعيين وصمم ثم اختلفت
هذه المعينة فيمن كان يتبع فقيل نوح وقيل إبراهيم وقيل موسى
وقيل عيسى صلوات الله عليهم أجمعين فهذه جملة المذاهب
في هذه المسألة والأظهر فيها ما ذهب إليه القاضي أبو بكر
وأبعدها مذاهب المعينين إذ لو كان شيء من ذلك لنقل
كما قدمناه ولم يخف جملة ولا حجة لهم في أن عيسى عليه السلام
آخر الأنبياء عليهم السلام فلزمت شريعته من جاء بعدها
إذ لم يثبت عموم دعوة عيسى عليه السلام بل الصحيح أنه لم يكن
لنبي دعوة عامة إلا لنبينا صلى الله عليه وسلم ولا حجة أيضا للآخر
في قوله تعالى أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا ولا للآخر في قوله تعالى
شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا فحمل هذه الآية على اتباعهم
في التوحيد كقوله تعالى أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده
وقد سمى الله تعالى فيهم من لم يبعث ولم تكن له شريعة تخصه
كيوسف بن يعقوب عليهم السلام على قول من يقول
إنه ليس برسول وقد سمى الله تعالى جماعة منهم في هذه الآية
وشرائعهم مختلفة لا يمكن الجمع بينها فدل على أن المراد
ما اجتمعوا عليه من التوحيد وعبادة الله تعالى وبعد هذا

اولا يحيل
ومالك
الشرع صح
اقتده
للآخرين
ولا للآخرين
فتحمل فيحمل
شرائعهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)